منظمة
الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الستون
البند ٤ من جدول الأعمال

ج٦٠/ متنوعات/٧
١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٧
A60/DIV/7

كلمة السيدة ثريا أحمد عبيد، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أمام جمعية الصحة العالمية الستين

جنيف، الثلاثاء، ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٧

سيدتي الرئيسة، دولة رئيس وزراء النرويج، سيادة المديرة العامة، أصحاب المعالي وزراء الصحة، أصحاب السعادة، الزملاء والأصدقاء في منظمة الصحة العالمية،

إنه لمن بواعث السرور الشديد ودواعي الشرف البالغ أن ألقي كلمة أمام جمعية الصحة العالمية الستين التاريخية هذه، والتي تركز على الأمن الصحي الدولي.

وأود أن أهنئ الدكتورة مارغريت تشان على النهوض بهذه المسؤولية الاستراتيجية إذ تولت منصب المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، كما أود أن أشكرها على إتاحة الفرصة لي كي ألقي كلمة أمام هذا الحشد من الشخصيات المرموقة. ويسرني أن أقول إنني ومارغريت سرعان ما أصبحنا أكثر من مجرد زميلتين فقد نشأت بيننا صداقة يلتزم كل منا في إطارها بدعم الآخر فيما يتعلق ببرامج العمل الإنمائية لمنظمتينا والتي يكمل بعضها بعضاً، وبالعمل جنباً إلى جنب على العمل ككيان واحد دعماً للتنمية الوطنية.

وأود كذلك أن أشيد بدولة رئيس وزراء النرويج، السيد ينس ستولتنبرغ، لقيادته ورؤيته وتركيزه بوجه خاص على المرميين ٤ و٥ من المرامي الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل في مجالات التحليل الديمغرافي والتعداد وجمع البيانات وقضايا الجنسين، فإننا نعتمد على الإرشادات التقييسية والتقنية التي تعطيها منظمة الصحة العالمية بشأن القضايا ذات الصلة بالصحة الإنجابية والحقوق، والتي ندعمها عملياً. فنحن نعمل معاً من خلال برامج مشتركة، وذلك جهد تلتزم الدكتورة تشان وأنا أيضاً بالتوسع فيه أكثر فأكثر.

ولن نستطيع تحسين الأمن الصحي الدولي إلا من خلال الشراكة.

إن الأمن الصحي الدولي في عالمنا الذي تسوده العولمة يعتمد على الأمن الصحي للدول. ويعتمد هذا على صحة المجتمعات المحلية والأسر. ويعتمد هذا على صحة وعافية الأفراد، بمن فيهم النساء وصغار السن، ممن يظلون سريعي التأثر بوجه خاص.

ومثلما ينص عليه بوضوح دستور منظمة الصحة العالمية فإن الصحة هي أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان.

ومع ذلك فإن هناك تفاوتاً اليوم في توزيع التمتع بالصحة الجيدة. وهناك مشكلات وفرص جديدة ينطوي عليها كل من التوسع العمراني والهجرة الدولية وتشيخ السكان وتشكيل جيل الشباب أكبر عدد من نوعه في تاريخ البشرية.

وهنا في أوروبا، وفي أنحاء أخرى من العالم المتقدم، تسجل الزيادة السكانية ثباتاً أو تراجعاً. ولكن السكان مازالوا يزيدون بسرعة في أفقر البلدان وأقلها قدرة على تلبية الاحتياجات المتنامية.

والآن، وأكثر من أي وقت مضى، يكتسى التصدي لعدم المساواة، عن طريق بلوغ المرامي الإنمائية للألفية، أهمية حيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الصحي.

أصحاب المعالي الوزراء،

إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يشيد بالأولويات المحددة لمنظمة الصحة العالمية بقيادة الدكتورة تشان، والتي تركز على صحة المرأة وصحة الشعوب الأفريقية وتعزيز النُظم الصحية. وهي أمور لا غنى عنها لبلوغ المرامي الإنمائية للألفية.

ونحن ننتطلع إلى توطيد أركان التعاون من أجل ضمان تمتع الجميع بالصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، مثلما نُص عليه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود عام ١٩٩٤، ومثلما أعيد التأكيد عليه من قبل زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي المعقود عام ٢٠٠٥، وكفاية جديدة تندرج ضمن المرمى ٥ من المرامي الإنمائية للألفية والخاص بصحة الأمومة.

ولن يتأتى لنا بلوغ المرامي الإنمائية للألفية، ولاسيما المرميين المتعلقين بالصحة والمساواة بين الجنسين، ما لم نول المزيد من الاهتمام للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الخاصة بالإنجاب.

ولا يمكن تنمية أية دولة إذا كانت المرأة محرومة فيها من الحق في الصحة. ولا يمكن أن تتقدم أية دولة عندما تفيض أرواح أعداد غفيرة من النساء وهن يهبن الحياة.

واليوم يشكل سوء الصحة الجنسية والإنجابية سبباً رئيسياً من أسباب الوفاة والعجز في العالم النامي.

ونتيجة لذلك تسجل ١٠ إصابات جديدة بفيروس الأيدز بين البشر كل دقيقة، ويحصد الموت أرواح ٣ ملايين شخص سنوياً من جراء الإصابة بالأيدز.

وفي كل عام يلقى ما يربو على نصف مليون امرأة حتفهن أثناء الولادة، ويقع أكثر من ٩٥٪ من هذه الوفيات في أفريقيا وآسيا.

وعلى الرغم من هذا فإننا لا نشاهد أي عنوان في أية صحيفة، ولا أي خبر على شريط أخبار شبكة سي. إن. إن، يعلن عن وقوع هذه المأساة، ولا عن آثارها على أسرهن ولا مجتمعاتهن المحلية، ولا يشير إلى أن هذه المأساة جديرة بإيلاء اهتمام عاجل. إن وفاتهن تمر تماماً كما تمر موجة تسونامي لا يؤبه لها، مثلما قال لي وزير صحة أفغانستان مؤخراً في اجتماع عقد في كابول.

وخلال العقدين الماضيين توفيت ١٠ ملايين امرأة من جراء مضاعفات الحمل والولادة، وعانى نحو ٣٠٠ مليون امرأة من مضاعفات أو حالات عجز طويلة الأمد، مثل النواسير التوليدية.

إن هذا الوضع وضع يرثى له بأي مقياس كان عندما نأخذ بعين الاعتبار أن معظم هذه الوفيات وحالات العجز كان يمكن توقيه إذا أُتيحت لكل امرأة خدمات رعاية الصحة الإنجابية. ونحن جميعاً نعرف أن الحد من معدل وفيات الأمومة يستلزم أن تساعد المرأة قابلة حاذقة أثناء الولادة وأن توفر لها الرعاية التوليدية الطارئة وخدمات تنظيم الأسرة. إن معدلات وفاة ومراضة النساء الفقيرات انتهاك فعلي لحقهن في الحياة والصحة والعافية والكرامة الإنسانية.

والدول التي عززت هذه الخدمات أصبحت تجني فوائدها وتنقذ أرواح الأمهات وأطفالهن وتكفل الرفاهية فيها.

وتنظيم الأسرة وحده يمكن أن ينقذ أرواح ١٥٠ ٠٠٠ امرأة سنوياً. كما أن المباعدة سنتين على الأقل بين الولادات يمكن أن تنقذ أرواح أكثر من مليون طفل دون سن الخامسة.

ويحول تنظيم الأسرة أيضاً دون اللجوء إلى الإجهاض. وهناك اليوم الكثير من النساء اللائي يقضين نحبهن بسبب الإجهاض غير المأمون، ومن المتوقع وفاة حوالى ١٨٦ امرأة يومياً. ولن نحقق الأهداف الرامية إلى الحد من وفيات الأمومة ما لم يتم معالجة الإجهاض غير المأمون.

فلنعمل بروح ونص الفقرة ٨-٢٥ من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. لقد أكدتم، أنتم، الدول الأعضاء، في الاتفاق أن الإجهاض لا يجب أن يكون شكلاً من أشكال تنظيم الأسرة. ووافقتم على وجوب توسيع نطاق خدمات تنظيم الأسرة للحد من الحمل غير المرغوب وبالتالي الإجهاض. ووافقتم كذلك على أن قرار الإجهاض مسألة وطنية ويجب أن تكون عملية آمنة في البلدان التي لا تعتبر فيها مخالفة للقانون. ووافقتم أيضاً على أنه ينبغي للنساء اللواتي يعانين من تعقيدات من جراء الإجهاض أن يتمتعن بالحصول على العلاج والرعاية لإنقاذ حياتهن.

يجب علينا أن ننجز الكثير لوقف الأيدز والعدوى بفيروسه.

إن عملية استقصاء الصحة الإنجابية والجنسية أمر استراتيجي لكبح جائحة الأيدز والعدوى بفيروسه.

ومع وجود أكثر من ٧٥٪ من حالات الإصابة بفيروس الأيدز الناجمة عن السراية الجنسية أو الولادة أو الرضاعة، يبدو من المستصوب الربط بين الجهود التي تُبذل للوقاية من الأيدز والعدوى بفيروسه والصحة الإنجابية. إن ذلك يعود بالنفع على النساء والشباب الذين يتحملون عبئاً متزايداً ومفرطاً جراء الجائحة.

إن النُظم الصحية التي توفر الخدمات المتكاملة من خلال الرعاية الصحية الأولية على المستوى المحلي للصحة الإنجابية وصحة الأطفال والوقاية والعلاج من السل والملاريا والأيدز والعدوى بفيروسه هي نُظم عالية المردود ولها آثار كبيرة. إننا نحتاج لأن نرى كيف يمكننا أن ندمج مثل هذه الخدمات حتى تتمكن الجماعات، لاسيما النساء والشباب، من الحصول على مركز جامع لتلبية احتياجاتهم الصحية الأساسية.

وينبغي أن توفر النُظم الصحية المعززة كذلك مجموعة ثابتة وموثوقة من المنافع الصحية الإنجابية، بما في ذلك الأدوية لصحة الأم ووسائل منع الحمل ومستلزمات تحرى فيروس الأيدز والعوازل الذكرية.

ومع عدم العثور على علاج للأيدز في الأفق القريب، فإن الوقاية تظل خط الدفاع الأول.

وعلينا، جميعنا، أن نكثّف أنشطة الوقاية من فيروس الأيدز إلى جانب تقديم العلاج والرعاية والدعم.

أصحاب المعالي الوزراء،

إن فوائد الاستثمار في الصحة والحقوق الإنجابية جيدة التوثيق وكبيرة، وأنتم بوصفكم الخبراء في هذا المجال خير من يعرف ذلك.

كما تتجاوز هذه الفوائد نطاق القطاع الصحي. فلقد قدمت لجنة منظمة الصحة العالمية المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة بينات واضحة على أن تحسين صحة فقراء العالم ليس هدفاً مهماً في حد ذاته فحسب، وإنما يمكنه أيضاً أن يكون عاملاً حافزاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية. ولقد تحدث تقرير اللجنة بوضوح عن عبء الأمراض المرتبطة بالصحة الإنجابية وتبعاتها على المرأة والنظام الصحي، وعلى الأسرة، بل وعلى المستوى الوطني والعالمي.

إن تمكين المرأة أمر حيوي للأمن الصحي الدولي. ويرحب برنامج الأمم المتحدة للسكان بمشروع الاستراتيجية المعنية بإدماج التحليل الجنساني والإجراءات المتعلقة به في أعمال منظمة الصحة العالمية. ونحن نتطلع إلى أن تؤدي تقوية الشراكة بيننا إلى دفع جدول الأعمال الهام هذا قُدماً.

كما يتطلب الأمن الصحي إيلاء اهتمام خاص لأوضاع الطوارئ وللبلدان التي تمزقها الصراعات. ففي البلدان المتأثرة بالأزمات، نجد أن معدلات وفيات الأمومة والطفولة مرتفعة إلى حد مؤسف، وأن العنف الجنسي واسع الانتشار، وكلا هذين العنصرين ينزع عن المرأة لباس الأمن والكرامة الذي تسعى إلى الاحتفاظ بهما في أوقات الأزمات.

أصحاب المعالي الوزراء،

إن الأمن الصحي يعتمد على النُظم الصحية القوية المزودة بعاملين صحيين مهرة. وأنتم خير من يعرف هذه الحقيقة.

ولقد أُعجبت كل الإعجاب بما شاهدته في أسفاري من تفانٍ وعمل جاد من قبل العاملين الصحيين. فالعديد منهم يكدحون في ظروف شاقة، ويواجهون نُظماً صحية منهارة ونقصاً في الإمدادات الأساسية.

ويعبر آخرون الحدود بحثاً عن فرص عمل أفضل وظروف معيشية أفضل.

إن على الدول أن تتعاون من أجل التصدي لأزمة القوة العاملة الصحية، على نحو ما أشار دولة رئيس الوزراء. فلا غنى عن الحلول الطويلة الأجل، وهي لا تقل أهمية عن الحلول القصيرة الأجل اللازمة لإنقاذ حياة الناس. ويتعين علينا كذلك أن نستطلع وندعم الأفكار الابتكارية، من قبيل الاستفادة من العاملين الصحيين البدلاء أو العاملين في صحة المجتمع لتزويد الناس بالخدمات الصحية التي يحتاجون إليها.

وإن صندوق الأمم المتحدة للسكان ليفخر بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية من أجل زيادة إتاحة القابلات في المجتمعات، بغية إنقاذ حياة المرأة والوليد.

ويتوقف النهوض بالخدمات الصحية على الاستثمار المكثف في تدريب العمالة الصحية على جميع المستويات. ولا يقل أهمية عن ذلك تحسين أوضاعهم ورواتبهم وظروف عملهم. إن العاملين الصحيين يحتاجون إلى ما يحفزهم على البقاء في بلدانهم وعلى مواصلة تقديم الخدمات الصحية التي يحتاجها الناس بشكل ماس.

أصحاب المعالي الوزراء،

إن الحاجة ماسة لتوظيف المزيد من الاستثمارات في مجال الصحة الإنجابية وذلك في إطار الجهود الشاملة الرامية إلى تعزيز النُظم الصحية وضمان الأمن الصحي الدولي.

إننا نعرف ما ينبغي عمله ونعلم ما الذي ينجح في هذا المجال.

إن ما نحتاجه هو الإرادة السياسية والحس بمدى الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات في القطاع الصحي حتى تصبح الصحة والحقوق الإنجابية واقعاً ملموساً.

إن أقل معدل تقدم يحرز الآن هو ما يتحقق في مجال الصحة الإنجابية، في إطار المرامي الإنمائية للألفية، وبصفة خاصة ما يتعلق بتحسين صحة الأمومة والوقاية من العدوى بفيروس الأيدز. ولقد باتت الحاجة ماسة لتوفير مزيد من الموارد والإسراع بوتيرة الإجراءات في هذا الخصوص.

وعلى الرغم من أن التحديات المثبطة للهمم ماتزال ماثلة، إلا أن الالتزام القوي والمتنامي هو أمر يبعث على الأمل حقاً.

وإنني لأرى هذا الالتزام عند قيامي بزيارة العواصم والقرى في البلدان المختلفة وزيارة فرق الأمم المتحدة القطرية.

إنني أرى هذا الالتزام بين قادة العالم في القمة العالمية وهم يلزمون أنفسهم بضمان الإتاحة الشاملة للصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥ وطلبهم ربطها بشتى المرامي الإنمائية للألفية، ذات الصلة، بما فيها وطأة الفقر.

وأراه أيضاً في الإعلان السياسي بشأن مرض الأيدز والعدوى بفيروسه الذي أقرته الجمعية العامة.

وأراه في الجهد الرائد المتمثل في خطة عمل مابوتو المعنية بالصحة الجنسية والإنجابية التي أقرها وزراء صحة الدول الأفريقية العام الماضي، لتوسيع نطاق هذه الخدمات الصحية ليشمل كل القارة الأفريقية.

وأراه في خرائط الطريق الخاصة بصحة الأمهات والرضع التي تمهد السبيل من أجل تعزيز هذه الجهود والارتقاء بها بما يحقق مزيداً من التقدم.

نعم، إنني متفائلة، إلا أنني واقعية أيضاً، لأنني أدرك الطابع المسيس لبرنامج العمل الخاص بالصحة والحقوق الإنجابية، إنه البرنامج الذي تبدو فيه حقوق الإنسان متعارضة مع الثقافة. ومع ذلك، فإذا تمكنا من تيسير سبل الحوار والتفاهم بين المجتمعات والأطراف الفاعلة في مجال التنمية، فسوف يمكن للثقافة والقيم الإيجابية التي تنطوي عليها، أن تصبح عوامل تيسير لتحقيق التمتع بالحقوق الإنسانية، ولاسيما الحق في الصحة.

لذلك، فإن من الأهمية بمكان التأكيد على أنه إذا أردنا إحراز تقدم أكبر، فإن علينا أن نعزز تحالفاتنا وندعم جهودنا الوطنية من أجل المضي قُدماً على الطريق. وإن بناء التحالفات يعني التحالف مع كل مؤسسة تقوم على تقديم الخدمات للمجتمعات، بما فيها المؤسسات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني والمنظمات ذات الطابع الديني والإيماني.

أصحاب المعالي الوزراء،

علينا أن نعمل معاً الآن على ضمان دمج الصحة الإنجابية دمجاً تاماً في خطط التنمية وفي السياسات والميزانيات القطاعية، هذه العمليات الوطنية الحاسمة.

إن التحدي الماثل أمامنا هو توفير مضمومة تشمل المعلومات والخدمات والإمدادات الخاصة بالصحة الإنجابية.

إن خطة العمل التي أطلقها مؤخراً فخامة رئيس وزراء تنزانيا التي دعا فيها القادة إلى رفع نسبة الإنفاق على الصحة إلى ١٥٪ من الميزانيات الوطنية، لدى تحدثه أمام منتدى الشركاء الأول للشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، قد بعثت الأمل فينا، في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

إن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو عضو فاعل في هذه الشراكة، ونحن نرحب بخطة العمل العالمية التي قدمها دولة رئيس الوزراء النرويجي للإسراع بوتيرة الإجراءات الرامية إلى بلوغ المرميين الرابع والخامس من المرامي الإنمائية للألفية.

وتمثل صحة الأم بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان الأولوية الأولى. وبوصفنا رواداً في مجال الصحة والحقوق الإنجابية، فإننا ملتزمون بإنقاذ حياة المرأة.

ولكي نكون أكثر فاعلية، فإننا نعمل مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، على المستوى القطري، كي يصب عملنا جميعاً في قناة واحدة.

ولبلوغ هذه الغاية، سأناقش مع الدكتورة تشان كيف يمكن لمنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان تكثيف التعاون بينهما، ومع سائر شركائنا في منظومة الأمم المتحدة، بغية تقوية التنسيق بيننا في البلدان وحتى تتكلم الأمم المتحدة بصوت واحد.

إن الهدف المنشود هو تحسين الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى البلدان بغرض تنمية قدراتها الوطنية، والنهوض بخدمات صحة الأم والوليد والطفل على صعيد المجتمع وعلى الصعيد القطري. وسوف تستفيد الشراكة من المزايا النسبية لمنظمة الصحة العالمية ولصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما من الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، من أجل بلوغ المرميين الرابع والخامس من المرامي الإنمائية للألفية.

أصحاب المعالي الوزراء،

إنني عادة ما أقول لزملائي "إن أفضل وسيلة لاستخلاص أفضل ما عند الناس هي أن نكون نحن أنفسنا على أفضل صورة". وإن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بتحقيق مزيد من الفعالية والاتساق في

إطار منظومة الأمم المتحدة. ولا شك أننا بوصفنا فريقاً قطرياً للأمم المتحدة ينبغي أن ندعم الأولويات الوطنية، وأن نبني القدرات الوطنية من أجل تحقيق نتائج أفضل، وأن نعتمد على الموارد البشرية الوطنية.

وينبغي لنا أيضاً أن نشرك المجتمع المدني والمؤسسات الدينية التي تقدم الكثير من الخدمات الصحية والتثقيفية على مستوى المجتمع، بحيث تنضم إلينا كجزء من الحل، إذ إن التعاون يحقق نتائج أفضل.

إن أقوى نصير لصحة المرأة هو المرأة نفسها. والشباب كذلك يعرفون ما يحتاجون إليه. بل إن المتعايشين مع مرض الأيدز والعدوى بفيروسه يمكنهم أن يساعدوا في التصدي الفعال لجائحة الأيدز. إننا بحاجة إلى إشراكهم في الجهود الرامية إلى خدمتهم وإلى تمكينهم من المطالبة بحقوقهم في رعاية صحية عالية الجودة لهم ولأسرهم.

غير أن هناك نصيراً قوياً آخر للمرأة وصحتها، ألا وهو الرجل في حياة المرأة، سواء أكان الأب أم الأخ أم الزوج أم العشير أم المعلم أم الطبيب أم عالم الدين في دور العبادة، والأهم من ذلك كله هو أنتم وزراء الصحة، والعديد منكم من الرجال. فالرجال بحاجة إلى الشعور بنوع من الالتزام الأخلاقي بالمشاركة وتقديم الدعم لأنهم هم أيضاً جزء من الحل.

أصحاب المعالي الوزراء،

إن من واجبنا أن ندعو إلى مزيد من الاستثمار في الصحة والعافية. فإذا توحدت قوانا ستكون النتائج قوية وواضحة القياس: في حياة الأم والوليد والطفل الذين ننقذهم؛ وفي الشباب الذين يمكنهم اتقاء العدوى بفيروس الأيدز؛ وفي البنات اللائي يتملصن من الزواج في مرحلة الطفولة ويهربن من الوقوع فريسة تشويه الأعضاء التناسلية، والأزواج الذين يمكنهم تنظيم أسرهم، والنساء اللائي يتلقين العلاج ويتم إنصافهن في حالة تعرضهن للعنف.

إننا يمكننا، أفراداً وجماعات، أن نتقاسم السلطة والمسؤوليات والإمكانيات، لنجعل العالم بيتاً أفضل للناس الذين يعيشون في كنف العزة والكرامة، حتى تتسنى لهم المطالبة بحقوقهم، ولاسيما حقهم في الحياة والصحة والتعليم والسلامة.

وشكراً لكم.

= = =